



شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

شركة مساهمة مصرية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

قطاع التكاليف والاستثمار

السادة/ البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد/...

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم طيه:-

- تقرير الجهاز المركزي عن القوائم المالية المعدة طبقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠ لسنة ٢٠١٥)

عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير علاقات المستثمرين

"محاسب/ عرفات بدراوى راغب"





جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية - عابدين - القاهرة

تقرير

الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية (١) لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وتتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

(١) تم إعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣١.

ويقل انحصار المحنود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة
مصرية ويتتلى لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي
قد يتم إكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

أسس الإستنتاج المُتحفظ :

- بلغ صافي الربح بعد الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣٠ نحو ٨٢,٤٠٤
مليون جنيه مقابل نحو ٧١,٤٣٦ مليون جنيه خلال الفترة المثلثة من العام المالي السابق بزيادة
قراها ١٠,٩٦٨ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية
ومنها الفوائد الدائنة ، إيرادات وأرباح متنوعة بنحو ٥١,٥٨٠ مليون جنيه وبنسبة ٦٢,٥٩% من
الربح المُحقق مما ساهم في زيادة الربح المُحقق بنحو ١٧,٤٠٤ مليون جنيه عن المستهدف خلال
الفترة والبالغ نحو ٦٥ مليون جنيه وبنسبة تحقيق مستهدف بلغت ١٢٦,٧٨% مما يشير إلى عدم
نقّة التفسيرات بالموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ .

يتعين إستغلال الطاقات المُتاحة بالشركة لتعظيم إيرادات النشاط ، ومراعاة الدقة عند إعداد

تفسيرات موازنة الشركة.

- مختلفة المادة رقم (٤٢) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والخاصة
بمحاضر إجتماعات مجلس الإدارة المصدق عليها ، والتي تنص على " تلتزم الشركة بالتقدم بكافة
المتطلبات اللازمة للتصديق لدى الجهة الإدارية المختصة على محاضر إجتماعاتها خلال خمس
أيام عمل على الأكثر من تاريخ الإجتماع إلخ " حيث لم تقم الشركة بتوثيق سوي المحاضر
ذات الآثار الجوهرية حيث كان آخر محضر تم توثيقه جلسة مجلس الإدارة رقم (١٢) لسنة
المؤرخ ٢٠٢٢/١٠/٣٠ .

يتعين الإلتزام بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ تكلفتها التاريخية نحو ٨٤٣,٧٨٦ مليون جنيه دون
إجراء جرد فعلى لهم في ٢٠٢٢/١٢/٣١ الأمر الذي لم يتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة.

يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة في تاريخ المركز

العالي ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة.

- لم تتضمن إضافات الأصول الثابتة (مباني) في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ٣٤,٢٣٧ ألف جنيه قيمة
مظلة لسيارات العاملين بقطاع كفر الشيخ والذي تم الإنتهاء منها وتركيبها بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢١ .

بتعين إجراء التصويب اللازم بالتعليق لحساب الأصول الثابتة (مباني) بمبلغ ٣٧,٢٣٧ ألف جنيه مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك.

- تم استبعاد عدد ٢ فراكة بمبلغ ٦٣,٠٤٠ ألف جنيه بالخطأ من سجلات الأصول الثابتة حيث لم يتضمنهم قرار التكهين الصادر بجلسة مجلس الإدارة رقم (٨) في ٢٠٢٢/٧/٣١ ، كما لم يتم استبعاد عدد ١ جهاز تعبئة أجولة بمبلغ ٢,٠١٦ ألف جنيه والصادر له قرار التكهين. يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

- بلغ رصيد حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ٤٦,١٣٥ مليون جنيه وقد تضمن المبالغ التالية :

* مبلغ نحو ٣٠,٠١٦ مليون جنيه ثمن شراء ورسوم أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها الإجمالية طبقاً للعقد الإبتدائي مع الجمعية التعاونية الإنتاجية للأنشاء والتعمير حوالي ٤ فدان ، ١٤ قيراط ، ٢١ سهم والمُسدّد عنها ٨٠% من قيمة الأرض بمبلغ نحو ٢٤ مليون جنيه وإثبات قيد إستحقاق بنحو ٦ مليون جنيه قيمة ٢٠% المتبقية من قيمة الأرض بحساب دائنو شراء أصول ثابتة وقد تم تحرير عقد البيع الإبتدائي فى ٢٠٢٠/١/٢٧ وحتى تاريخه فبراير ٢٠٢٣ لم يتم الإنتهاء من تحرير عقد البيع النهائي وتوثيقه ولم يتم سداد باقي قيمة الأرض.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن تحرير عقد البيع النهائي حفاظاً على حقوق الشركة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك.

* مبلغ نحو ١١,٩٦٢ مليون جنيه تتمثل فى قيمة آلات ومعدات تم شرائها منذ عام ٢٠١٩ ولم تستخدم حتى تاريخه فبراير ٢٠٢٣ ، بيانها كما يلي :

• نحو ٨,٨٦١ مليون جنيه قيمة عدد ٥ مناخل وعدد ٤ صناديق لزوم المناخل بكل من مطحني سوق وسلندرات المحلة منذ نوفمبر ٢٠٢٠ حتى ديسمبر ٢٠٢١.

• نحو ٢,٣٠٨ مليون جنيه قيمة عدد ٧ مراوح شفت بكل من المخزن الرئيسي لقطع غيار المطاحن ومطحني سلندرات المحلة وسرس الليان منذ سبتمبر ٢٠١٩ حتى يونيه ٢٠٢٢.

• نحو ٥٦٣ ألف جنيه قيمة سواقي بمطحن سلندرات المحلة منذ سبتمبر ٢٠١٩ حتى نوفمبر ٢٠٢١.

• نحو ٢٣٠ ألف جنيه غربال وقناة شفت بمطحن الإتحاد منذ نوفمبر ٢٠٢١.

بتعين العمل على الإستفادة من تلك الأصول والمشتراه منذ فترات تصل لنحو أربع سنوات حتى لا تمثل أموال معطلة.

* مبلغ نحو ٣,٦١٣ مليون جنيه تحت مسمي آلات ومعدات مطحن سلندرات بنها مُرحل منذ أكتوبر ٢٠٢١ وبالفحص تبين أن هذا المبلغ يتضمن مبلغ نحو ٢,٠٨٦ مليون جنيه قيمة قطع غيار .

بتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب التكوين الإستثماري بمبلغ ٢,٠٨٦ مليون جنيه مقابل الإضافة لمخزن قطع الغيار بنفس المبلغ.

* مبلغ نحو ٩٠,٧٣٧ ألف جنيه تحت مسمي المقايسة الختامية لمحول زيادة القدرة بمطحن سلندرات المحلة مُرحل منذ يونيه ٢٠٢١ وصحته حساب الأصول الثابتة حيث تم إضافة محول زيادة القدرة لحساب الأصول الثابتة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣١ .

بتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب التكوين الإستثماري بمبلغ ٩٠,٧٣٧ ألف جنيه مقابل الإضافة لحساب الأصول الثابتة (آلات ومعدات) بنفس المبلغ مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك وحساب مصروفات سنوات سابقة.

- بلغت الإستثمارات طويلة الأجل نحو ٣,٣٧١ مليون جنيه قيمة إستثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الإستثمار القومي بنسبة عائد ٣,٥% لم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لإسترداد قيمة تلك السندات.

بتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية لإسترداد قيمة تلك السندات.

بلغ المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٨٩,٥٤٩ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلي :

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) - فقرة ٩ - والتي تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٤-٤) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " مخزون آخر المدة من الخامات وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف يتم تقييمها على أساس المتوسط المتحرك " ونشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والتي تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح في تحميل تكلفة المخزون في حالات بنود المخزون " .

بتعين ضرورة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون في تاريخ المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماع ملك الشركة بكمية حوالى ١,٥٣٠ ألف طن قمح أجنبي ٧٢% بمطحن ٢٣ يوليو ، وملك الهيئة العامة للسلع التموينية بكمية بلغت حوالى ٤٩,٥٨٠ ألف طن من القمح الأجنبي ، وحوالى ٥٤,٢٧٣ ألف طن من القمح المحلى ، والمخزونة بالصوامع المعدنية والشون المختلفة وذلك لعدم إجراء تصفية صفرية لتلك الصوامع والشون فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

يتعين الإلتزام بوضع جدول زمنى لتصفية الصوامع والشون للوقوف على مدى مطابقة الأرصدة الفعلية للخامات على الأرصدة الدفترية وبيان مدى وجود فروق من عدمه وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات ، وقد بلغت كمية القمح المطحون بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالى ٦٦٠,٤٥٧ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بما يعادل حوالى ٦٤٥,١٧٥ ألف طن قمح ٢٤ قيراط - طبقاً للمركز الإحصائى الشعد بمعرفة قطاع التخطيط والمتابعة بالشركة - بفارق قدره حوالى ١٥,٢٨٢ ألف طن فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ٥,٧٨٣ ألف طن فقط بفارق قدره حوالى ٩,٤٩٩ ألف طن.

يتعين ضرورة وضع دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافاتها بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة.

- تضمن حساب دانتو التوزيعات فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٢٧,٤٦٨ ألف جنيه يتمثل فى مبلغ ٢٢٥,٥٥٠ ألف جنيه بواقي حصة مجلس الإدارة ، مبلغ ١,٩١٨ ألف جنيه بواقي حصة عاملين عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.

يتعين الإلتزام بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وإجراء التسويات اللازمة مع

مراعاة أثر ذلك عند إعداد حساب التوزيع المقترح للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

بلغت أرصدة النقدية بالصندوق والبنوك فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٧١٤,١٤٢ مليون جنيه ،

وبالمراجعة تبين ما يلى :

- بلغت قيمة الودائع المربوطة بالبنوك فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ٦٠٠,٩٠٩ مليون جنيه ،

وبالمراجعة تبين ما يلى :

* وجود تفاوت في أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك وبعضها البعض ، والجدول التالي يوضح ذلك :

البنك	المبلغ (جنيه)	نسبة العائد	تاريخ ربط الوديعة	تاريخ الحق	مدة الوديعة
الأهلي الكويتي	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠,٥٥	٢٠٢٢/٧/٤	٢٠٢٣/٤/٤	٩ أشهر
الأهلي المتحد	١٠١٠٠٠٠٠٠	١٠,٠٠	٢٠٢٢/٦/٩	٢٠٢٣/٦/٩	سنة كاملة
CIB	٥٩٣٠٠٠٠٠	١٠,٥٠	٢٠٢٢/٦/١٥	٢٠٢٣/٦/١٥	سنة كاملة
أبو ظبي	٣٦٠٠٠٠٠٠	١٠,٦٠	٢٠٢٢/٩/١	٢٠٢٣/٩/١	سنة كاملة
SAIB	٥١٥٦٩٠٠٠	١١,٥٠	٢٠٢٢/١٠/١٣	٢٠٢٣/١٠/١٣	سنة كاملة
SAIB	٣٠٤٠٠٠٠٠	١١,٥٠	٢٠٢٢/١٠/١٧	٢٠٢٣/١٠/١٧	سنة كاملة
البركة	١٢٠٠٠٠٠٠٠	١٠,٥٠	٢٠٢٢/٦/١٩	٢٠٢٣/٦/١٩	سنة كاملة
البركة	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠,٥٠	٢٠٢٢/٦/٢٠	٢٠٢٣/٦/٢٠	سنة كاملة
الإجمالي	٦٠٠٩٠٩٠٠٠				

* إنخفاض معدل عائد تلك الودائع والذي ترواح من ١٠% إلى ١١,٥% مقارنة بعائد أذون الخزانة خلال تلك الفترات والذي ترواح من ١٤,٤٥% إلى ١٧,١٠% عائد أذون خزانة ٣ أشهر وبعد خصم الضريبة ٢٠% يصبح العائد من ١١,٥٦٥% إلى ١٣,٦٨% ، ومن ٢١,٣٠% إلى ٢١,٧٥% عائد أذون خزانة سنة كاملة بدءاً من يناير ٢٠٢٣ وبعد خصم الضريبة ٢٠% يصبح العائد من ١٧,٠٤% إلى ١٧,٤٠% ، ويتصل بما سبق من إتجاه العديد من الشركات الشقيقة للإستثمار في أذون الخزانة كل ثلاثة أشهر أو سنة كاملة.

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع العمل على الحصول على عروض أسعار من البنوك المختلفة والمفاضلة بين البدائل المتاحة لفرص الإستثمار وذلك لتنوع المصادر وتخفيض المخاطر وإختيار أفضل العوائد بما يعود بالنفع على الشركة ودراسة مدى إمكانية إستثمار أموال الشركة في أذون الخزانة.

- وجود رصيد في ٢٠٢٢/١٢/٣١ قدره ٢٢٩١٥,٧١ دولار بحساب بنك مصر بالدولار ح/٤٤٧٣ وقامت الشركة بإثباته بسعر إقفال ٢٠٢٢/٦/٣٠ بمبلغ ٤٢٨٩١١,٥٧ جنيه مصري دون القيام بإعادة تقييم الرصيد على سعر إقفال يوم ٢٠٢٢/١٢/٣١ وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) - الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية - والتي تنص على " في نهاية كل فترة مالية تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال " .

يتعين إعادة تقييم رصيد البنك في ٢٠٢٢/١٢/٣١ طبقاً لسعر الإقفال في هذا اليوم مع إجراء التصويب اللازم في ضوء ذلك مع الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري السابق الإشارة إليه.

- عدم قيام بعض البنوك بحساب عائد على الحساب الجاري الخاص بالشركة رغم ارتفاع رصيد الشركة بهذه البنوك ، ومن صور ذلك :

* البنك الأهلي المصري والبالغ رصيده في ٢٠٢٢/١٢/٣١ طبقاً لكشف حساب البنك نحو ٢٠,٨٣٨ مليون جنيه وبنسبة ٢٠,١٢% من أرصدة الشركة بالبنوك.

* بنك القاهرة فرع طنطا والبالغ رصيده في ٢٠٢٢/١٢/٣١ طبقاً لكشف حساب البنك نحو ٤,١٦٥ مليون جنيه وبنسبة ٤,٠٢% من أرصدة الشركة بالبنوك.

* يتعين ضرورة مخاطبة تلك البنوك في هذا الشأن لما اه من أثر مالي خاصة مع ارتفاع رصيد حساب الشركة الجاري لدي هذه البنوك.

- تضمنت مذكرات تسوية البنوك نحو ٢٥٦,٣٤٩ ألف جنيه قيمة شيكات صادرة ولم تصرف مضى عليها أكثر من ستة أشهر بعضها يرجع لعام ٢٠١٨ ، وذلك بالمخالفة للمادة رقم ٥٠٤ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ والمعدلة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والتي تنص على أن " الشيك المسحوب في مصر والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه للوفاء خلال ستة أشهر "

يقتضى الأمر الدراسة وحصر الحالات المثيلة وإجراء التصويب اللازم وإلغاء الشيكات المنتهية وتحميلها على الحسابات الشخصية في ضوء أحكام القانون.

- وجود فرق قدره ٥٠ جنيه بين رصيد بنك القمح المصري والبالغ ١٨٠٥٥٠,٣٣ جنيه بالقوائم المالية في حين أن كشف حساب البنك في ٢٠٢٢/١٢/٣١ أظهر أن الرصيد ١٨٠٥٥٠,٣٣ جنيه. يتعين بحث هذا الفرق وإجراء التصويب اللازم والإفادة.

- بلغت الإحتياطيات الأخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ٦٣,٧٣٠ مليون جنيه مُرحلة منذ عدة سنوات لم نقف على تحليلها.

يتعين بحث ودراسة هذه المبالغ وموافاتها بمؤيداته.

- لم نواف بدراسة المخصصات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والبالغة نحو ٢٢٢,٩٦٦ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣٣ مليون جنيه كتدعيم للمخصصات عن أرصدة ٢٠٢٢/٧/١ ، وبالمراجعة تبين ما يلي :
* تم تدعيم مخصص ضريبة المبيعات (ض.ق.م) بمبلغ ١٣ مليون جنيه رغم عدم وجود أي إلتزام على الشركة حيث أنها قد قامت بتكوين مخصص بلغ ١٨٠,٥٥٩ مليون جنيه عن الفترة

من ٢٠١٣/٣/١ حتى ٢٠١٨/٧/٣١ محل الخلاف الضريبي هذا بخلاف ما تم سداده عن تكلفة الطحن على أساس ١١٢,٥ جنية للطن (تكلفة الطحن للمدعم فقط) والبالغ نحو ٨١,٨٩٣ مليون جنية ، الأمر الذي إنتفي معه الغرض من تكوين المخصص.

* تم تدعيم مخصص القضايا بمبلغ ١٠ مليون جنية ليصبح ١٢ مليون جنية في حين أنه قد تم تحميل الخسائر المرحلة بمبلغ نحو ٩,٩٤٨ مليون جنية قيمة تعويضات عن قضايا عمالية أجازات تم سدادها بالفعل ، الأمر الذي إنتفي معه الغرض من تكوين المخصص.

* تم تدعيم مخصص عقوبات المطاحن بمبلغ ١٠ مليون جنية ليصبح ١٥ مليون جنية في حين أنه تم تحميل حساب أعباء وخسائر (تعويضات وغرامات مدينة) بمبلغ نحو ٧,١٣٥ مليون جنية قيمة العقوبات التموينية الواردة بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ ، الأمر الذي إنتفي معه الغرض من تكوين المخصص.

يتعين تخفيض حساب المخصصات بمبلغ ٣٣ مليون جنية مقابل تخفيض مصروف مخصصات بخلاف الإهلاك بنفس المبلغ مع ضرورة إعداد الدراسة الوافية لإمكانية الحكم على مدى سلامة المخصصات الظاهرة برصيد ٢٠٢٢/٧/١ والبالغة نحو ١٨٩,٩٦٦ مليون جنية.

الإقرار الضريبي :

- قيام الشركة بإعتماد الاستبعاد من الأصول الثابتة بالتكهين وليس بالبيع عند حساب الإهلاك الضريبي وقد بلغت الاستبعادات مبلغ نحو ٥,٧٦٩ مليون جنية تتمثل في (٥,٤٦٣ مليون جنية إستبعادات الآلات والمعدات ، ١٧٨ ألف جنية إستبعادات أثاث ، ١٢٨ ألف جنية إستبعادات عدد وأدوات) ، وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٦) من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .
- تم حساب إهلاك الحاسبات الآلية (أجهزة كمبيوتر) بحسابات الأصول الثابتة وإضافتها بنسبة ٢٥% ضمن الأصول الأخرى وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٥) من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق مع مراعاة أثر كافة التعديلات على القوائم

المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ عند إعداد الإقرار الضريبي المعدل.

بلغت أرصدة الموردين في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٣٤,٣٨١ مليون جنية (دانن) ، نحو ١١٧,٠٥٣ مليون جنية (مدين) ، وبالمراجعة تبين ما يلي :

- عدم إجراء المطابقات اللازمة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدها المدينة البالغة نحو ١٠٩,٢٢٢ مليون جنية والدائنة البالغة نحو ٢١٨,٦٠٠ مليون جنية ، وقد

تضمنت أرصدة حساب الهيئة العامة للسلع التموينية مبلغ نحو ٣٧,٨٩٣ مليون جنيه رصيد (دانن) تحت مسمي نخالة خشنة ٨٢% مرحلة منذ عدة سنوات لم نفق على طبيعتها وموقف الهيئة منها في ظل عدم ورودها في المطابقات التي تم إجرائها مع الهيئة المذكورة وأخرها المطابقة التي تمت مع الهيئة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٧ على أرصدها في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

يتعين ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وحتى يتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل ، مع ضرورة تضمين تلك المطابقات لرصيد النخالة الخشنة ٨٢% المرحل منذ عدة سنوات ، وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أرصدة حساباتها الدائنة بالشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والبالغة نحو ١٩,٥٨٥ مليون جنيه ، وقد تم سداد مبلغ نحو ٤,٥٩٣ مليون جنيه المستحق عن شهر ديسمبر ٢٠٢٢ في يناير ٢٠٢٣ بفارق قدره نحو ١٤,٩٩٢ مليون جنيه.

يتعين ضرورة تشكيل لجنة لبحث ودراسة وتحليل الفرق الظاهر في رصيد الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

- عدم قيام الشركة بإثبات إستحقاق الضريبة العقارية لبعض وحدات الشركة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ، فضلاً عن بيان مدي تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تحمل وزارة المالية الضريبة المستحقة على العقارات المبنية المستخدمة في ممارسة بعض الأنشطة الصناعية بتقديمها وتوفير المستندات التي يتعين على المكلف بأداء الضريبة للإستفادة من القرار.

يتعين دراسة ما سبق وإجراء التسويات اللازمة وموافاتها بما تم بشأن قرار مجلس الوزراء السابق ذكره.

- تضمن حساب الأجور المستحقة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مكافأة الأرباح المستحقة تقديرياً عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

يتعين تحميل مصروفات الفترة بقيمة ما يخصها من المكافأة المقدرة للعام وإجراء التسويات اللازمة وأثر ذلك على القوائم المالية ونتائج الأعمال.

- تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية بنحو ١٣,٤٩٧ مليون جنيه والفعلية بلحو ١٤,٠٧٥ مليون جنيه بفارق بالنقص قدره ٥٧٨ ألف جنيه عن الفعليات.

يتعين إجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة في ضوء الفعليات.

- صدرت موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١٠) في ٢٠٢٢/٩/٢٧ بصرف سيرة عليية لجميع العاملين بمناسبة المولد النبوي الشريف والبالغ قيمتها نحو ٧٦٣,٦٢٠ ألف جنيه تم صرفها يوم ٢٠٢٢/١٠/٢ ولم يتم تحميل حساب الأجور (مزايا عينية) سوي بمبلغ ٣٧٩,٦٢٠ ألف جنيه نتيجة تجزئة هذه الميزة على شهور العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

يتعين إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما سبق لكونه مصروف فعلي تم في ٢٠٢٢/١٠/٢.

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل بنسبة ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي والتي تبلغ نحو ٢,١٢٩ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الصادر بشأن نظام التأمين الصحي الشامل ولائحته التنفيذية، والكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية.

يتعين ضرورة الإلتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية والكتاب الدوري الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالقوائم المالية لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ المبالغ التالية :

* نحو ٣١٢,٢٦٩ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير ، نحو ٧٣,١٦٢ مليون جنيه قيمة عمولة تسويق النخالة ، نحو ٣,٢٥٩ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبي ، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.

* نحو ٣,٦٤٥ مليون جنيه قيمة نقلات قمح أجنبي ، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية في ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية على حقيقتها.

- بلغت إيرادات تشغيل للغير في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ٣١٢,٢٦٩ مليون جنيه قيمة أجرة طحن الأقمح التموينية لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية وذلك محسوبا على أساس كمية مطحونة قدرها ٦٤٧,٢٤٨ ألف طن قمح (بنسبة ٩٨% من إجمالي الكمية المطحونة مختلفة الدرجات

والبالغة ٤٥٨,٤٦٠ ألف طن قمح) خلافاً لما هو وارد ببيانات الشركة (المركز الإحصائي) عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والبالغ الكمية به ٦٤٥,١٧٦ ألف طن قمح ٢٤ قيراط وبفارق قدره حوالي ٢,٠٧٢ ألف طن بلغ نصيبها من إيرادات تشغيل للغير نحو ٩٩٩,٩٥٠ ألف جنيه بالخطأ، الأمر الذي يستوجب معه تخفيض حساب إيرادات تشغيل للغير بذلك المبلغ مع مراعاة تعديل قيمة الضريبة المضافة المحسوبة في ضوء ما سبق.

يتعين إجراء التصويب اللازم حتى تظهر نتائج الأعمال على حقيقتها.

- بلغت الخدمات المباعة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ٨٠,١٣١ مليون جنيه متضمنة مبلغ نحو ٧٣,١٦٢ مليون جنيه قيمة عمولة توزيع النخالة الخشنة، وبالمراجعة تبين أن عمولة توزيع

النخالة الخشنة تتضمن بالخطأ مبلغ ٧,١٧٤ مليون جنيه يتمثل فيما يلي:

* مبلغ ٥,٢٦٦ مليون جنيه قيمة صافي الإيراد الناتج من قيمة الفوارغ المحصلة من الهيئة العامة للسلع التموينية بواقع ١٤٥ جنيه لطن النخالة وصحته إيرادات متنوعة.

* مبلغ ١,١٧١ مليون جنيه نتيجة الخطأ في حساب ضريبة القيمة المضافة ١٤% على قيمة الفوارغ المحصلة من الهيئة العامة للسلع التموينية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى أكتوبر ٢٠٢٢ وصحته التعلية لحسابات دائنة للمصالح والهيئات (حساب مصلحة الضرائب).

* مبلغ ٧٣٧ ألف جنيه يجب تخفيض حساب الإستخدامات (خامات ومواد ووقود وقطع غيار) وذلك نتيجة تخفيض إستخدامات مواد التعبئة والتغليف بمبلغ ٤,١٥٥ مليون جنيه خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى ديسمبر ٢٠٢٢ وصحته ٤,٨٩٢ مليون جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب خدمات مباعة (عمولة توزيع النخالة الخشنة) بمبلغ ٧,١٧٤ مليون جنيه مقابل التعلية لحساب إيرادات متنوعة بمبلغ نحو ٥,٢٦٦ مليون جنيه والتعلية لحسابات دائنة للمصالح والهيئات (حساب مصلحة الضرائب) بمبلغ ١,١٧١ مليون جنيه وتخفيض حساب الإستخدامات (خامات ومواد ووقود وقطع غيار) بمبلغ ٧٣٧ ألف جنيه.

- عدم تضمين الإيرادات المتنوعة مبلغ نحو ١,٢٣٤ مليون جنيه قيمة ما تم سداؤه وتسليمه للعملاء عن مزاد بيع لوطات خردة جلسة ٢٠٢٢/١٢/١١ بالمخالفة لفقرات الاعتراف بالإيراد (من فقرة ٩ - فقرة ٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) والخاص بالإيراد عن العقود مع العملاء والإيضاحات المتممة للإيضاح رقم (٤-١٢) والخاص بتحقيق الإيراد.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتعليق الإيرادات بمبلغ ١,٢٣٤ مليون جنيه مقابل تخفيض الرصيد الشاذ بالأرصدة المدينة الأخرى (مدينو بيع خامات ومواد وقطع غيار).
- تضمنت الإيرادات المتنوعة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ٩٩٨,٣٠٢ ألف جنيه قيمة مبيعات خردة عن جلسة مزاد ٢٠٢٢/٩/١٩ والتي تم تسليمها للمشتريين وبالمراجعة تبين أن هذا المبلغ يتضمن أرباح رأسمالية تتمثل في مبيعات أصول ثابتة بمبلغ ٨٠٨,٥٦٦ ألف جنيه قيمة مبيعات ناتج فك أصول مطحن سلندرات بنها بالقلوبية.

يتعين إجراء التصويب اللازم بالتعليق لحساب الأرباح الرأسمالية بمبلغ ٨٠٨,٥٦٦ ألف جنيه مقابل تخفيض حساب الإيرادات المتنوعة (مبيعات خردة) بنفس المبلغ.
- عدم سلامة قائمة التدفقات النقدية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ حيث تبين ما يلي :
* إدراج مبلغ نحو ١٦٤ ألف جنيه كمتعم حسابي بحساب أرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة.
* تضمنت القائمة خطأ مطبعي في مبلغ ٣,٣٠٠ مليون جنيه تحت مسمى مخصصات وصحته ٣٣ مليون جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم وإعادة تصوير قائمة التدفقات النقدية على حقيقتها مع مراعاة أثر كافة التعديلات على القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.
- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة بالعمل على تطوير نظام التكاليف المتبع بالشركة وضرورة دراسة أسباب خسائر الأنشطة والعمل على تلافيها ، إلا أنه بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ تبين ما يلي :
* أن نظام التكاليف المتبع يفي فقط بأغراض تقييم المخزون دون باقي عناصر النظام ونوصى بتطويره.

* عدم سلامة قوائم التكاليف المعدة بمعرفة الشركة عن فترة المركز المالي مما أظهر ربحية الأنشطة على غير حقيقتها وذلك لعدم توزيع بعض المبالغ على أنشطة الشركة المختلفة وإدراجها بالكامل على قائمة إجمالي عام الأنشطة ، ومن صور ذلك :

- إيرادات إستثمارات وأرباح أخرى والبالغة نحو ٥١,٥٨٠ مليون جنيه.
- إيرادات بيع مخلفات إنتاج نحو ٨,٦٩٦ مليون جنيه.
- أعباء وخسائر متنوعة والبالغة نحو ٤١,٠٢٢ مليون جنيه.
- ضرائب الدخل والبالغة ٣١,٥٤٢ مليون جنيه.

* عدم وجود قائمة تكاليف خاصة بنشاط الإستثمار العقاري والخاص بإدارة الفندق والقاعات حيث تم إضافة إيرادات قاعة جاردينيا والبالغة نحو ٣,١٣٤ مليون جنيه ومصروفات القاعة والبالغة ١,٩٣٥ مليون جنيه على نشاط التخزين بالصوامع.

* أسفرت نتائج أعمال بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ٢١,٩١١ مليون جنيه تتمثل فيما يلي :

• نحو ٩,٩١١ مليون جنيه خسائر نشاط الصوامع.

• نحو ٨,٩٠٦ مليون جنيه خسائر نشاط المخازن.

• نحو ١,٨٣٨ مليون جنيه خسائر مطحن سلندرات بنها.

• نحو ١,٢٥٦ مليون جنيه خسائر مصنع المكرونة.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشأن مع ضرورة تأثير قوائم التكاليف بجميع التعديلات سائلة الذكر لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع أخذ الآثار المترتبة على جميع هذه التعديلات ، وإتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها والعمل على تنمية موارد الشركة بما يعود بالنفع.

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه.

يتعين ضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.

الإستنتاج المتحفظ :

وفى ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات كان يجب إجراؤها ومنها تكوين مخصصات بمبلغ ٣٣ مليون جنيه لا يقابلها أي إلتزام فلم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالى وتدفعاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :

- تضمنت قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ تاريخ سنة المقارنة ٢٠٢١/٦/٣٠ وصحته ٢٠٢٢/٦/٣٠.

عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ، ومن صور ذلك يلي :

* تضمنت الإيضاحات المتممة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والخاصة بأرصدة حسابات قائمة المركز المالي أرقام المقارنة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ وذلك بالمخالفة لما ورد معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - الخاص بالقوائم المالية الدورية - الفقرة (٢٠).

* لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما نقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصري رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية.

* لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - الخاص بالقوائم المالية الدورية - الفقرة (١١) ، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) - الخاص بعرض القوائم المالية - الفقرة (١٠٧).

* تضمن الإيضاح الخاص بهيكل رأس المال وجود أسهم مرهونة ومجمدة عددها ٤٢٤٥٩٧ سهم دون تفصيلها إلى أسهم مجمدة عددها ٤٢٤٠٦٢ سهم وأسهم مرهونة عددها ٥٣٥ سهم.

* تضمن الإيضاح رقم (٤-١٢) الخاص بالإيراد الفقرة التالية " طبقاً للفقرة (١٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١) " وذلك رغم أنه تم إلغاء معيار المصري رقم (١١) والخاص بالإيراد بقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ وحل محله معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) معيار الإيراد عن العقود مع العملاء.

يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية السابق الإشارة إليها مع ضرورة توافي جميع ما سبق.

- تضمن مخزون قطع غيار في ٢٠٢٢/١٢/٣١ أصناف راكدة وبطنية الحركة بلغت تكلفتها نحو ٥٥٢,٩٨١ ألف جنيه (طبقاً لحصر الشركة وبيانات الشركة المسلمة لنا) ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/١٠/١٦ من ضرورة العمل على سرعة الإستفادة والتصرف في ذلك المخزون.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/١٠/١٦ من ضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد وبطنى الحركة والعمل على التصرف الإقتصادي له بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل ، مع ضرورة دراسة القيمة الإستردادية

لأرصدة المخزون الراكد وبطئ الحركة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩ ، ٢٨ ، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.

- وجود معدلات معيارية بالشركة لبعض عوامل الإنتاج منذ الأعوام ٢٠١٤ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٨ وفقاً للبيانات المسلمة لنا من الشركة والمطلوب العمل على تحديثها نظراً للتغيرات التي طرأت على جميع عوامل الإنتاج حتى عام ٢٠٢٣ مما يتطلب معه ضرورة تشكيل لجنة لوضع معدلات معيارية لعوامل الإنتاج (مواد تعبئة وتغليف ، كهرباء ، مياه) لكل طن قمح مطحون وطن المكرونة من (الطاقة الكهربائية ، الدقيق الفاخر ، رولات البلاستيك والأكياس لتعبئة الطن ، سولار ، غاز طبيعي) لقياس كفاءة أنشطة الشركة وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.

يتعين ضرورة تشكيل لجنة لوضع معدلات معيارية حديثة لقياس كفاءة أنشطة الشركة وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.

- بمراجعة الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة والمُنفذ منها خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ تبين ما يلي :

* تراوحت نسب عدم تنفيذ الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة من ٥٩,٣٥% إلى ٩٩,٧٣%.

* الإنفاق على بعض المشروعات رغم عدم إعتداد أية مبالغ لها بالخطة الإستثمارية ، والجدول التالي يوضح ذلك :

(المبالغ بالجنيه)

المنفذ	إسم المشروع
٤٢٣.٩٧٣	إحلال وتجديد وحدات المركز الرئيسي
٢٨.٦٧٠	مخازن وشون وورش ومستودعات
٢٢٩١٨	إحلال وتجديد مخابز الشركة
١٢٦٧٥	إحلال وتجديد صوامع الشركة
٤٥٤٧٢٣٦	الإجمالي

يتعين العمل على الإستفادة من المبالغ المعتمدة بالموازنة الإستثمارية حتى لا يتم ترحيل المشروعات من عام إلى آخر مع ضرورة مراعاة الدقة لدى تقدير إتمادات البنود الأخرى ، مع ضرورة إعتداد ما تم إنفاقه على بعض المشروعات التي لا توجد مبالغ مُعتمدة لها بالخطة الإستثمارية.

في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوى الدولة ، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر على هذا النحو يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.

نوصي بضرورة سرعة العمل على التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي لمواكبة توجه الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منتظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة وإحكاماً للرقابة.

تحريراً في ١٤ / ٢ / ٢٠٢٣

وكلاء الوزارة
نواب أول مدير الإدارة

المعتمد بالله محمد محمد

(محاسب / المعتمد بالله محمد محمد)

علي - سيد علي

(محاسب / علي سيد علي)